United Nations Nations Unies

INTEROFFICE MEMORANDUM MEMORANDUM INTERIEUR

الأمم المتحدة

مذكرة داخلية

إلى: السيد أنطونيو بيدرو،
الأمين التنفيذي بالنيابة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٥ آذار/مارس ٢٠٢٣

عن طريق:

من: يوهانس هويسمان، مدير
شعبة تخطيط البرامج والميزانية، مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية، إدارة الاستراتيجيات
والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال

الموضوع: **بيان شفوي عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المتعلق بمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط – طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لزيادة الدعم المقدم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز الدور الذي يضطلع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مساعدة الدول الأعضاء على النهوض بالتخطيط الإنمائي وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل إحداث التحول الهيكلي والتنمية المستدامة**

سأكون ممتنا لو أمكن قراءة نص البيان الشفوي المرفق وتوزيعه قبل اعتماد مشروع القرار المتعلق بمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط – طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لزيادة الدعم المقدم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز الدور الذي يضطلع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مساعدة الدول الأعضاء على النهوض بالتخطيط الإنمائي وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل إحداث التحول الهيكلي والتنمية المستدامة.

نسخة إلى: السيد راماناثان

بيان شفوي من الأمانة بشأن مشروع القرار المتعلق بمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط – طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لزيادة الدعم المقدم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز الدور الذي يضطلع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مساعدة الدول الأعضاء على النهوض بالتخطيط الإنمائي وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل إحداث التحول الهيكلي والتنمية المستدامة.

١- يُقدّم هذا البيان وفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيوزع أيضا على الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ألف- الطلب الوارد في مشروع القرار

٢- ستتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عملا بأحكام الفقرتين ١ و٣ من منطوق مشروع القرار بشأن معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، القيام بما يلي:

(أ) الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة زيادة الدعم المقدم للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الدور الذي يضطلع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مساعدة الدول الأعضاء على النهوض بالتخطيط الإنمائي وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل إحداث التحول الهيكلي والتنمية المستدامة؛ (الفقرة ١ من المنطوق)

(ب) تقرر إحالة مشروع قرار بشأن هذه المسألة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٢٣ للنظر في إمكانية اعتماده. (الفقرة ٣ من المنطوق).

باء – علاقة الطلب بالميزانية البرنامجية المقترحة

٣- يندرج الطلب الوارد في مشروع القرار بشأن تعزيز دور معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في إطار برنامج العمل العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويتصل الطلب على وجه الخصوص بالبرنامج الفرعي ٨، التنمية الاقتصادية والتخطيط.

جيم- الأنشطة التي سينفذ الطلب من خلالها

٤- تعزيزا لدوره في دعم الدول الأعضاء فيما يتصل بالنهوض بقدارتها في مجال التخطيط الإنمائي وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام بما يفضي إلى التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، سيعيد المعهد توجيه خدماته المتعلقة بالتدريب بحيث يجري تقديمها عبر الانترنت بدلا من تقديمها في الموقع. ومن شأن هذا التوجه الجديد أن يستجيب لسياق الجائحة والطلب المتزايد من الدول الأعضاء، بما يشمل أيضا إتاحة الفرص لتدريب المزيد من النساء. وسعيا لتحقيق الفعالية في تقديم خدمات التدريب الرقمي وتوحيدها، سيحتاج المعهد إلى طرح المزيد من الخدمات التفاعلية مثل التلعيب والواقع الافتراضي المعزز لرفع معدل استبقاء المتدربين والحفاظ عليه. وسيتطلب ذلك محتوى تقنيا متخصصا وخبراء استعراض يتمتعون بالكفاءة.

دال- الآثار المالية المترتبة عن الطلب

٥- ولتنفيذ الولاية الواردة في الفقرة ١ من المنطوق، سيلزم توفير الموارد الإضافية التالية من الميزانية العادية ابتداء من عام ٢٠٢٤:

(أ) المساعدة المؤقتة العامة في داكار، السنغال:

وظيفة واحدة برتبة ف-٤ (مطور محتوى للتعليم الإلكتروني) بهدف :'١' استحداث المحتوى الرقمي للتعلم الإلكتروني، '٢' تصميم النواتج التقنية المتوخاة، '٣' تطوير استراتيجيات محتوى التعلم الإلكتروني من خلال تحليل الاتجاهات الحالية وضمان فعالية ودقة المحتويات.

وظيفة واحدة برتبة ف-٣ (موظف تدريب) لتنسيق تصميم برامج التدريب والتطوير الخاصة بالدول الأعضاء، وإعدادها، وتنفيذها وتقييمها.

وظيفة واحدة برتبة ف-٣ (موظف إدارة برامج) للاضطلاع بالسياسات المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي، والأنشطة المتصلة بإدارة البرامج والمشاريع، فضلا عن أعمال الرصد، والبحث والتحليل.

موظف وطني واحد (موظف اتصالات) لوضع وتنفيذ استراتيجيات تواصل فعالة بهدف إيصال رسائل المعهد إلى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

موظف وطني واحد (موظف رصد وتقييم) لرصد المدخلات وكفالة جودتها العالية وحسن توقيتها، وضمان حفاظ البرنامج الفرعي على رؤيته الاستراتيجية بحيث تؤدي أنشطته إلى تحقيق نواتجه المتوخاة.

موظف وطني واحد (موظف وسائط متعددة وإنفوغرافيك) لدعم فريق التعلم الإلكتروني في تصميم وتوفير منتجات معرفية متعددة الوسائط بلغات متعددة.

وسيبلغ مجموع الاحتياجات من الموارد للمساعدة المؤقتة العامة في إطار تكاليف الموظفين الأخرى **٤٠٠ ٤٠٣ دولار** لعام ٢٠٢٤ و**٩٠٠ ٦٧٨ دولار** اعتبارا من عام ٢٠٢٥.

(ب) **الخبراء الاستشاريون:** تقديم المشورة على المستوى ''باء'' لمدة ٦٠ يوما والمستوى ''ألف'' لمدة ١٠ أيام لتوفير الخبرة المتخصصة في تصميم وتقديم التدريب على نمذجة الاقتصاد الكلي. وسيكون إجمالي الاحتياجات من الموارد **٦٨ ألف دولار**.

(ج) ستكون هناك حاجة إلى **خدمات تعاقدية من أجل** '١' تطوير مواد الاتصالات، والشراكة مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية من خلال المواد السمعية والبصرية والمطبوعة و'٢' توفير الترجمة التحريرية والترجمة الفورية وتكلفة طباعة مخرجات الوثائق من حلقات العمل والمؤتمرات* بمتطلبات إجمالية قدرها **٥٠ ألف دولار**.

د) **سفر الموظفين** '١' رحلات يبلغ مجموعها ٦ أيام عمل يقوم بها ثلاثة موظفين إلى مواقع مختلفة في أفريقيا لتقديم الدعم التقني والمشاركة في الشبكات والتنمية المهنية المتعلقة بوحدة بحوث سياسات الاقتصاد الكلي. '٢' رحلات يستغرق مجموعها ٦ أيام عمل يقوم بها موظفان للاضطلاع ببعثات لتطوير الشراكة وحضور مؤتمرات إقليمية ودولية. '٣' رحلات يستغرق مجموعها ٦ أيام عمل يقوم بها ثلاثة موظفين لعقد يوم الاقتصاد الكلي في أفريقيا. سيكون إجمالي الاحتياجات من الموارد **٢٠ ألف دولار**.

هـ) وستكون هناك حاجة إلى **مِنح ومساهمات** من أجل '١' تمويل الزملاء بشأن نمذجة الاقتصاد الكلي ونمذجة المناخ، و'٢' تبليغ يوم الاقتصاد الكلي لأفريقيا الذي تشارك فيه اللجنة العلمية لشبكة الاقتصاديين الشباب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وفريق مناقشة رفيع المستوى وواضعو سياسات ومشرعون ومفاوضون وغيرهم من الخبراء. وسيكون إجمالي الاحتياجات من الموارد **٢٧٠ ألف دولار**.

الغرض	*مقدر المتطلبات (بالدولار الأمريكي)*
تقديم زمالات لثلاثة زملاء في نمذجة الاقتصاد الكلي ونمذجة المناخ (٤X٣ أشهر بمبلغ ١٦٧ ٤ دولارا)	٥٠ ٠٠٠
تبليغ يوم الاقتصاد الكلي لأفريقيا بمشاركة اللجنة العلمية لشبكة الاقتصاديين الشباب التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وفريق مناقشة رفيع المستوى وواضعي سياسات ومشرعين ومفاوضين وغيرهم من الخبراء.	١٠٠ ٠٠٠
تبلغ نسبة المساهمات التشغيلية السنوية المتعلقة بالوظائف الجديدة، وبحصة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في ''البيت المشترك للأمم المتحدة'' ٣,٠١ في المائة من الميزانية المقدرة بثمانية ملايين	١٢٠ ٠٠٠
المجموع	**٢٧٠ ٠٠٠**

٦- وترد في الجدول أدناه الاحتياجات من الموارد لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ وكل سنة بعد ذلك:

قسم الميزانية/ وجه الإنفاق	***موارد إضافية لعام ٢٠٢٥ ولكل منها السنة التالية (بالدولار الأمريكي)***
الباب ١٨ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	
تكاليف الموظفين الأخرى (المساعدة المؤقتة العامة)	٦٧٨ ٩٠٠
الخبراء الاستشاريون	٦٨ ٠٠٠
سفر الموظفين	٢٠ ٠٠٠
خدمات تعاقدية	٥٠ ٠٠٠

المنح والمساهمات	٢٧٠ ٠٠٠
الباب ٣٦ – الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	**١٠٥ ٤٠٠**
المجموع الفرعي، القسم ٣٦	**١٠٥ ٤٠٠**
المجموع	**١ ١٩٢ ٣٠٠**

هاء – ملخص

٧- في حالة موافقة اللجنة الاقتصادية على مشروع القرار، ستطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموافقة على الطلب الوارد في مشروع القرار، وبعد ذلك ستطلب اعتمادات إضافية في الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٤، تقدر بمبلغ **١ ٠٨٦ ٩٠٠ دولار** (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في سياق تقرير الأمين العام الأمم المتحدة عن التقديرات المنقحة المترتبة عن قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعتمدة خلال دورته لعام ٢٠٢٣.

٨- وسيُطلب مبلغ إضافي بمقدار **١٠٥ ٤٠٠ دولار** في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، في سياق تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المترتبة عن قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعتمدة خلال دورته لعام ٢٠٢٣، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.